الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١٤
الجمعة، ٢٢ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

بيان من المستشار القانوني

الرئيس (تكلم بالاسبانية): من دواعي الشرف والإعزاز لي أن أعطي الكلمة للمستشار القانوني، الذي سيدلي ببيان هام.

السيد كوريل (المستشار القانوني) (تكلم بالانكليزية): في ضوء البيان الذي عممه في اللجنة الأولى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أجد لزاما علي أن أطلع اللجنة على ما يلي.

في شهر آب/أغسطس ١٩٩٨، قبل افتتاح الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، أثار المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأول مرة مسألة إمكانية الإدلاء ببيانه في اللجنة الأولى من المنصة، بدلا من الإدلاء به من قاعة اللجنة الرئيسية. ومنذ ذلك الحين، قام مسؤولون شتى من تلك المنظمة بالاتصال بالأمانة العامة للأمم المتحدة على مستويات مختلفة فيما يتعلق بما طلبه المدير العام لتلك المنظمة. وقد أحيلت بعض استفساراتهم إلى مكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة. وردا على ذلك، قدم المستشار القانوني المشورة إلى أمين اللجنة الأولى في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والتقى بمدير المشاريع الخاصة في المنظمة المشار إليها في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، كما قدم المشورة إلى رئيس اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وفي كل من الحالات السالف ذكرها، أكد المستشار القانوني أن اشتراك المراقبين تحكمه الممارسة المتبعة في اللجان الرئيسية. وهذه الممارسة تنطبق أيضا على الذين توجه اللجنة الدعوة إليهم. ووفقا للممارسة المتبعة في اللجان الرئيسية، وفي اللجنة الأولى بصفة خاصة، لا يحق للدول الأعضاء، ولا للمراقبين إلقاء كلماتهم من المنصة. ويدلي ممثلو الدول الأعضاء والمراقبون ببياناتهم من مقاعدهم. وخلافا لما هو متبع في الجلسات العامة للجمعية العامة، لا يوجد منبر للمتكلمين في اللجان الرئيسية، والمنصة مخصصة لرئيس اللجنة، وأمينها، ومقررها، وممثل الأمين العام ومسؤولي الأمم المتحدة الآخرين.

وفي كل من الحالات السالف ذكرها، أوضح المستشار القانوني أولا، أن هذه هي الممارسة المتبعة في اللجنة؛ ثانيا، أن للدول الأعضاء في اللجنة الأولى أن تنظر وتبت

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في طلب المدير العام لتلك المنظمة؛ ثالثا، إذا كانت تلك المنظمة تود أن تواصل متابعة ذلك الطلب، فبوسعها أن تثير المسألة مع الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع و/أو مع رئيس اللجنة وليس مع الأمانة العامة.

وأوضح المستشار القانوني بجلاء أن هذه المسألة ليست من المسائل التي تبت فيها الأمانة العامة، وفي حالة عدم وجود توافق في الآراء لا يمكن أن يبت فيها الرئيس الذي يظل تحت سلطة اللجنة.

وبوصفي المستشار القانوني للأمم المتحدة، أرى من الضروري أن أعلم اللجنة بما حدث في هذه الحالة وبالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة عملا بالوظائف المناطة بها وفي حدود تلك الوظائف.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن خالص شكري للمستشار القانوني على بيانه بشأن موضوع البيان الذي عممه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

بنود جدول الأعمال ٦٤ و٦٥ و٦٧ إلى ٨٥ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود؛ عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي والنظر في هذه المشاريع

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أذكر الأعضاء بأن هذا اليوم، كما وافقت اللجنة بالاجماع، سيكون آخر يوم لتقديم مشاريع القرارات.

السيد توث (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أتعهد بتعاون وفد بلادي معكم. ومن دواعي السعادة البالغة لنا أن نراكم تترأسون اللجنة الأولى.

وأود أن أتناول في كلمتي البند ٨٣ من جدول الأعمال الذي يعالج موضوع الأسلحة البيولوجية.

تصل المفاوضات حول وضع بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الآن الى نهاية سنتها الخامسة. وبما أن الفريق المخصص قد بدأ عمله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، فإنه يكون بذلك قد اجتمع لما يصل مجموعه الى ٤٤ أسبوعا مع نهاية عام ١٩٩٩.

غير أن هذه السنوات الخمس من العمل يجب ألا ينظر إليها بمعزل عن غيرها أو كبداية لعملية جديدة. فهذه المفاوضات تتويج لعملية بدأت قبل سنوات عديدة. إذ وضع المؤتمران الاستعراضيان لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في عامي ١٩٨٦ و١٩٩١ إجراءات تستهدف بناء الثقة فيما بين الدول الأطراف في تلك الاتفاقية. وفي المؤتمر الاستعراضي الثالث المعقود في عام ١٩٩١ وافقت الدول الأطراف أيضا على إجراء دراسة لتدابير التحقق المحتملة يقوم بها خبراء علميون، وتسمى عملية "فيريكس". وأدت الدراسة إلى عقد المؤتمر الخاص في عام ١٩٩٤ وتشكيل الفريق المخصص.

ومنذ عام ١٩٩٥ مرت أعمال هذا الفريق المخصص بثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، التي استمرت من عام ١٩٩٥ حتى منتصف عام ١٩٩٧، تركزت الأعمال الأولية لهذا الفريق على المفاوضات والتقرير النهائي لعملية فيريكس لتحديد عناصر البروتوكول. وشهدت الدورة التي عقدها ذلك الفريق في الفترة تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٧ الانتقال الى النص المتداول لمشروع البروتوكول وبدء المرحلة الثانية من المفاوضات، وإدراج أحكام تفصيلية في البروتوكول، وتكثيف أعمال ذلك الفريق على النحو الذي طلبته الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي الرابع. وشهد شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ المرحلة الثالثة من المفاوضات، وهي الانتقال إلى الإطار النهائي للبروتوكول والمفاوضات المفصلة بشأن العناصر الأساسية.

وقد يكون من الأمور حسنة التوقيت والهامة الالتفات الى الوراء لتتبع تطور المفاوضات والنظر فيما يلزم القيام به في الفترة القادمة.

في دورة آذار/مارس ١٩٩٧، طلب الفريق المخصص من الرئيس أن يقدم إليه وثيقة تبين بطريقة منظمة تطور العمل في ذلك الفريق خلال دوراته الست السابقة. لذلك، قدمت مشروع نص متداول في بداية الدورة السابعة. والنص المتداول ذلك أصبح أساس العمل الذي يقوم به هذا الفريق المخصص.

وفي الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى آذار/مارس ١٩٩٩ عقد الفريق المخصص مفاوضات امتدت

٢٢ أسبوعا. وخلال تلك الفترة، أجرى الفريق المزيد من التطوير للعناصر الأولية لمشروع البروتوكول، ووضعها في إطار أكثر تماسكا. وأدخلت الوفود مفاهيم جديدة وأجرت مناقشة كاملة للعديد من المسائل الخلافية بغية وضع صياغة في البروتوكول من شأنها أن تخدم احتياجات كل الدول الأطراف. ومع ذلك، تكاثرت صيغ بديلة للنص من أوله إلى آخره. وبنهاية عام ١٩٩٨ تضمن النص أقواسا معقوفة بلغ عددها ٣٢٠٠ تقريبا. وهذا الأمر كان متوقعا، وشكل جزءا من العملية التفاوضية. وبدأنا عملنا بشأن النص المتداول بعناصر أولية في وضع مشروع الشكل العام. وتطور هذا الشكل العام في الفريق المخصص مع مناقشة المقترحات وصقلها وصياغتها في شكل أكثر تماسكا وتنظيما.

وبمرور الزمن زاد الاهتمام المبدى من عناصر فاعلة من خارج الفريق المخصص. وقدمت الجماعة الأوروبية موقفها المشترك لأول مرة إلى الفريق المخصص في آذار/مارس ١٩٩٨، وأصدرت حركة عدم الانحياز بيانا في أيار/مايو ١٩٩٨ بعد اجتماعها الوزاري الذي عقد في قرطاجنة الأنديز. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في ديربان في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، نوه رؤساء الدول أو الحكومات بالتقدم المحرز حتى ذلك الحين في التفاوض بشأن وضع بروتوكول وشددوا على أهمية إحراز المزيد من التقدم الموضوعي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أشار اجتماع الوزراء الرفيع المستوى المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى جملة أمور منها أن الوزراء مصممون على الوصول بهذه المفاوضات الأساسية إلى خاتمة ناجحة بأسرع ما يمكن، ومن المؤكد أن هذا الدعم السياسي مثّل إضافة إلى القوة الدافعة لهذا الفريق.

وشهدت بداية هذا العام بدء ١٦ أسبوعا من المفاوضات. وبينما كان النص مستمرا في التطور، يسر هذا التطور الجزء الثاني الجديد من الوثائق المقدمة من كل من أصدقاء الرئيس الذين يسعون إلى تحديد الحلول الممكنة وتيسير المفاوضات في كل اجتماع لاحق.

وقد حققت المفاوضات التي جرت في الأشهر الأربعة الأخيرة، لا سيما في دورة أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر، تقدما كبيرا صوب بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في وضع بروتوكول. وفي إطار النص المتداول شهدنا ما يلي: أولا، انخفاض عدد الصياغات البديلة وحذف التكرار في النص، مما أدى إلى إخراج نص كامل أكثر تماسكا للبروتوكول؛ ثانيا، انخفاض في عدد ورقات العمل المقدمة إلى الفريق، مما يدل على أن العناصر الضرورية موجودة بالفعل في النص المتداول؛ ثالثا، وجود صياغة جديدة لمعالجة المسائل الخلافية السابقة، مثل ورقات حركة عدم الانحياز والورقة المقدمة من دول أخرى بشأن الزيارات.

وأخذت المشاورات غير الرسمية تصبح أيضا محفلا يزداد استخدامه من جانب الوفود على صعيد ثنائي في كل من مجموعات الدول وعلى الأصعدة الأخرى التي يسرها الرئيس. وخلال دورة أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر وحدها عقد ٩٧ اجتماعا رسميا وغير رسمي. وخارج الفريق المخصص، بدأت منظمات دولية أخرى تهتم بكيفية تحديد وتنفيذ البرامج التعاونية التي قد تسهل تحقيق أهداف مشتركة مثل مكافحة أمراض آخذة في الظهور أو في معاودة الظهور.

وفي إطار النص المتداول، شهدنا تحسنا ملحوظا في حالة بعض المواد الأساسية. فتم تبسيط التعاريف والمعايير الواردة في المادة الثانية وأسندت بالمراجع، كما عولجت من ناحية دورها في أشكال الإعلانات، وموجبات الإعلانات، والزيارات، والتحقيقات. وأخذت مسألة الزيارات التي تتم كجزء من إجراءات المتابعة بعد الإعلانات تصبح أكثر تماسكا. كما أن عناصر التحقيق في البروتوكول تتقدم بوتيرة جيدة. وأخيرا، تم تحديد تدابير معينة لتحسين المادة العاشرة من الاتفاقية وجرى تجميعها معا في نص أكثر تماسكا أدخل على المادة السابعة من البروتوكول.

وهذا لا يعني أن المشاكل المتبقية قليلة. فلا تزال هناك عقبات كثيرة تواجه الفريق المخصص. وفيما يلي أمثلة تبين كلا من العقبات المشار إليها: أولا، توجد مسألة المصطلحات الأساسية في المادة الثانية وما قد يكون لها من آثار على المعايير الخاصة بالمقصد العام للاتفاقية. ثانيا، لا تزال تدابير الامتثال ضمن مجموعة التدابير المتصلة بالزيارات الفعلية موضوع خلافات أساسية حول نطاق هذه التدابير. ثالثا، فيما يتعلق بإجراءات التحقيق، لم يتم بعد حسم عملية اتخاذ القرارات. رابعا، يلزم معالجة مستقبل ترتيبات مراقبة نقل المواد في المادة السابعة وكذلك الصلة بين الالتزامات الواردة في المادتين الثالثة والعاشرة من الاتفاقية.

وبعض هذه العقبات أساسي أكثر من غيره. وهذه المسائل الأساسية جرى تجاوزها بسرعة في الدورات السابقة. إلا أن الفريق المخصص بدأ مؤخرا، خصوصا في الدورة الأخيرة، عملية مناقشة بناءة في كل هذه المجالات.

إن جميع العناصر اللازمة لاستكمال عمل الفريق المخصص موجودة الآن. والمهمة الماثلة أمام الفريق في هذه المرحلة هي معالجة المواضيع الأساسية والأكثر صعوبة. وهذه المسائل ذات أهمية أساسية بالنسبة لدول أطراف عديدة. وبينما نجد أن تناول هذه المسائل ربما يكون قد تم في جو مشحون سياسيا في الدورات السابقة، فإن سياق الكثير من المناقشات الحالية يسيطر عليه سؤال واحد وهو "كيف ستطبق هذه الأمور في الواقع العملي؟".

لقد قلت من قبل إن عمل الفريق المخصص مر بثلاث مراحل في رأيي. وأعتقد الآن أن الدورة الأخيرة تمثل نهاية المرحلة الثالثة. وكما قال أحد المشاركين في المفاوضات: "نحن نشهد الآن نهاية بداية المرحلة النهائية". وعندما نقيم ما تم إنجازه وندرس كل العناصر معا، فإن ما نراه هو تلاقي العوامل التي تشير إلى المرحلة القادمة من المفاوضات، وهي الانتقال إلى المرحلة النهائية. لذلك، فإن السؤال المطروح هو: هل تشهد الدورة الأخيرة في عام ١٩٩٩ والدورات المبكرة في عام ٢٠٠٠ بداية المرحلة النهائية؟

إن الدول الأطراف في الاتفاقية دعت في المؤتمر الاستعراضي الرابع إلى استكمال عمل الفريق المخصص في أقرب وقت ممكن قبل بداية المؤتمر الاستعراضي الخامس. وهذا لا يحدد أي موعد نهائي يكون غير صحيح. ولكن إذا أمكن للفريق المخصص أن ينتقل إلى المرحلة النهائية من مفاوضاته في عام ٢٠٠٠ فلن تكون هناك أية حاجة إلى التفكير في تناول مسائل دون ضرورة بمجرد أن الوقت متاح. إننا قد نحتاج إلى كل الوقت المتاح، ولكن جميع الدول الأطراف توافق على أن استكمال عمل الفريق المخصص وبروتوكولات اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية هي أهداف هامة للمجتمع الدولي. وبالتالي، ينبغي لنا أن نمضي إلى الأمام بشكل جماعي وبأسرع ما يمكن دون أن تغيب عن بالنا أهمية تقديم صك قانوني عالي الجودة.

لقد استطعنا أن نقلل إلى حد كبير عدد الأقواس، لا سيما نتيجة للجهود التي بذلت في آخر دورة. فانخفض عددها من ٣٢٠٠ إلى ٢٠٠٠. ولدينا الآن أقواس في النص المتداول تقل بنسبة ٣٠ في المائة عما كان مضمنا في مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب في نيسان/أبريل ١٩٩٦، أي قبل اختتام مفاوضاتها بأربعة أشهر.

وبدأنا معالجة أصعب المسائل. وفي دورة أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر، أمكن لأول مرة في تاريخ المفاوضات إجراء عملية ضخمة لإزالة الأقواس في مجالات ذات أهمية قصوى وبالغة التعقيد. لكن جوانب تقنية معقدة لا تزال بحاجة إلى صقل. وغالبية القرارات التي تواجه الفريق المخصص سياسية في طبيعتها، وبالتالي فإنها تتطلب مناقشتها بجدية بالغة وبطريقة إيجابية من جانب كل الأطراف.

وبقدر قليل من الحدس ألاحظ أن عام ٢٠٠٠ يوافق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٥. ومن واجبنا، نحن الدول الأطراف، أن نحتفل بهاتين المناسبتين بإنجازات تتناسب مع الإرث المعنوي والسياسي الذي تركته هاتان المناسبتان للعالم المعاصر في مجال الأمن العالمي وتحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف. إن فرصة استكمال عملنا وفقا للولاية المناطة بنا متاحة لنا الآن، وأنا على ثقة من أننا سنحقق هذا الهدف.

أود الآن أن أعرض مشروع القرار A/C.1/54/L.19، "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة".

يلاحظ مشروع القرار في ديباجته مع الارتياح أن ١٤٣ دولة أصبحت أطرافا في هذه الاتفاقية، من بينها جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ويشير المشروع إلى المقرر الذي اتخذه المؤتمر الخاص لعام ١٩٩٤، الذي اتفقت فيه الدول الأطراف على إنشاء فريق مخصص يكون باب الاشتراك فيه مفتوحا أمام جميع الدول الأطراف، ويكون هدفه النظر في اتخاذ تدابير مناسبة، من بينها تدابير تحقق ممكنة،

وصياغة مقترحات لتعزيز الاتفاقية، تدرج، حسب الاقتضاء، في صك ملزم قانونا يقدم إلى الدول الأطراف كي تنظر فيه.

ويشير مشروع القرار أيضا إلى الذكرى السابعة والخمسين المقبلة لتوقيع بروتوكول جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ والذكرى الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية حيز النفاذ في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٥.

وفي فقرات المنطوق، يرحب مشروع القرار بالتقدم المحرز حتى الآن في التفاوض بشأن وضع بروتوكول لتعزيز الاتفاقية، ويؤكد من جديد المقرر الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي حث فيه على اختتام مفاوضات الفريق المخصص في أقرب وقت ممكن قبل بداية المؤتمر الاستعراضي الخامس وعلى تقديم تقريره، الذي سيعتمد بتوافق الآراء، إلى الدول الأطراف للنظر فيه في مؤتمر خاص.

ويؤكد مشروع القرار مجددا الدعوة لجميع الدول الموقعة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك دون تأخير، ويهيب أيضا بالدول التي لم توقع على الاتفاقية أن تصبح أطرافا فيها في موعد مبكر، فتسهم بذلك في تحقيق الالتزام بالاتفاقية على نطاق عالمي، ويلاحظ في نفس الوقت قرب حلول الذكرى الخامسة والعشرين لدخول الاتفاقية حيز النفاذ.

ويهيب بجميع الدول الأطراف، في هذا السياق، أن تعجل المفاوضات وأن تضاعف جهودها داخل الفريق المخصص لصياغة نظام يكون متسما بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف وفعالا وعمليا وللسعي من أجل التوصل في وقت مبكر إلى حل للمسائل المعلقة، من خلال مرونة مجددة، بهدف استكمال البروتوكول في أقرب وقت ممكن على أساس توافق الآراء.

ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يواصل تقديم ما يلزم من مساعدة إلى الحكومات الوديعة للاتفاقية، وأن يوفر ما قد يلزم من خدمات لتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات الاستعراضية، وكذل المقررات الواردة في التقرير النهائي للمؤتمر الخاص المعقود عام ١٩٩٤، بما في ذلك تقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى الفريق المخصص وإلى المؤتمر الخاص الذي سينظر في تقرير الفريق المخصص، وفقا لولايته.

أود أن أعرب عن الأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا، الذي يشترك في تقديمه عدد كبير من الدول الأطراف في الاتفاقية، بالتأييد بتوافق الآراء المعهود.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أوجه مناشدة خاصة إلى جميع الوفود التي عممت مشاريع قرارات أن تعرضها بشكل رسمي.

وأود أيضا أن أذكر الوفود بضرورة تقديم مشاريع القرارات بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي - وهي البنود ٦٤ و ٦٥ و ٦٧-٨٣ - إلى الأمانة العامة قبل الساعة السادسة من بعد ظهر اليوم. وكما وافقت اللجنة في جلستها التنظيمية المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر لن يكون هناك أي تمديد.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.